المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 09-05-2007 العـــدد : 4958
الصفحـات : 11 المسلسل : 61

ملف صحفي

المصـــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 09-05-2007
الصفحـات : 11
العـــدد : 4958
المسلسل : 61

محافظ مؤسسة النقد: متوسط دخل الفرد حقق نموا سنويا نسبته 15% خلال الأعوام الـ4 الماضية

المبادرات الاقتصادية ستفتح سوقا جديدة للتمويل تشمل السندات والرهونات والأسهم الممتازة

السياري ينفي كلمته.

أكد حمد السياري محافظ مؤسسة النقد أمام مؤتمر "اليوروموني"، أن دور المؤسسات المالية بمختلف أنواعها سيكون مهما في المرحلة المقبلة في السوق السعودية، بالنظر إلى أن المبادرات والمشاريع الاستثمارية الضخمة والنشاط الاقتصادي بشكل عام تتطلب تمويلا ضخما وبشكل متزايد. وقال إن التقديرات التقريبية تشير إلى أن المتطلبات التمويلية للمشاريع التي تم الإعلان عنها قد تتجاوز 500 مليار دولار في الأعوام العشرة المقبلة. وتوقع السياري وفق ذلك أن تتغير الطريقة التي ستتبعه المصارف والأسواق المالية مستقبلا في تلبية هذه الاحتياجات التمويلية، فأولا تحتاج هذه المشاريع والمبادرات إلى تمويل طويل الأجل يتعذر تلبيته من خلال القروض المصرفية التقليدية. وثانيا: سيتطلب هذا التمويل مزيجا من التزامات حقوق الملكية والديون (الضمانات). وثالثا: قد يكون التمويل بعملات متعددة وبجذب بالتالي مؤسسات ومستثمرين من عدة جنسيات. وأخيرا قد يأخذ التمويل أشكالا وأنواعا مختلفة من الأدوات الرأسمالية لم تعرف بعد في السوق المالية السعودية والإقليمية كسندات الشركات والسندات طويلة الأجل والرهونات والقروض الثانوية والأسهم الممتازة وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك ستكون هناك فرصة لحشد الأموال عن طريق أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة كالصكوك والإيجارة وغيرهما. وقال السياري: لا شك أن الحاجات التمويلية للسعودية تتطلب جهدا مشتركا من السلطات والمصارف المحلية والمصارف الإقليمية والدولية.

وتابع السياري يقول: نتوقع أن يحقق النظام المالي السعودي مزيدا من النمو ويكتسب قوة إضافية وتطورا في السنوات المقبلة، وتتوافر لدى القطاع المالي فرصة كبيرة للاستمرار في القيام بالدور الأهم في تمويل الحاجات التمويلية لاقتصاد ديناميكي سريع النمو.

وعرج محافظ المؤسسة إلى مؤشرات الاقتصاد الوطني، حيث قال إنه يشهد فترة من أفضل فترات ازدهاره، حيث ترتفع مؤشرات الثقة لدى رجال الأعمال إلى مستويات لم تصلها منذ فترة طويلة. وتابع: إنه من خلال قراءات تقارير البنوك العالمية التي زاد اهتمامها بالتطورات الاقتصادية للسعودية تجاوبا مع اهتمام عملائها من رجال الأعمال حول العالم، يمكن نسج صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي في الحاضر وتوقعات المستقبل. وقال حقق الاقتصاد الوطني نموا بوتيرة جيدة خلال السنوات الأربع الماضية، حيث ارتفع دخل الفرد بمعدل 15 في المائة سنويا خلال تلك الفترة، مما انعكس بدوره على الطلب المحلي وحركة النشاط الاقتصادي. وصاحب هذا النمو تحسن ملحوظ في جميع المؤشرات الاقتصادية، فحققت المالية العامة تحسنا كبيرا ساعد على خفض الدين العام من مستوياته العالية التي وصلت إلى نسبة 97 في المائة من الدخل القومي عام 2002 إلى ما نسبته 30 في المائة العام الماضي على الرغم من التوسع في الإنفاق العام على بناء التجهيزات الأساسية والمرافق الاجتماعية. كما تعزز وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات بما تحقق من فوائض متتالية مكنت من بناء مركز مالي خارجي متين.

وتوقع أن تستمر وتيرة النمو الاقتصادي خلال العام الجاري وفي السنوات المقبلة بالنظر إلى حوافز ذلك النمو التي في مقدمتها استمرار خطوات الإصلاح الاقتصادي التي بدأها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز منذ عدة سنوات ويحرص على متابعتها، مع التحسن في وضع المالية العامة وتوسع الإمكانات الاقتصادية والطاقات الإنتاجية نتيجة الاستثمارات الضخمة في مختلف القطاعات. وقال إنه بمراجعة المبادرات الإصلاحية التي تم تبنيها خلال السنوات القليلة الماضية يتضح أن عددها قد يتجاوز 90 مبادرة، تشمل الهياكل الحكومية والعامة والأنظمة المختلفة ومناخ التجارة الخارجية والمحلية والسياحة وغيرها من المجالات، كما امتدت إلى التعليم والخدمات العامة والطاقة والخدمات المالية والاستثمار، وتضمنت إنشاء هيئات وأجهزة جديدة أو تعديل أجهزة قائمة.